رؤية المجتمع المدني الفلسطيني لأولويات الإصلاح لتعزيز الصمود الوطني

وثيقة الرؤية

أي إصلاح نريد؟

حظي موضوع إصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زال، باهتمام خاص ومميز على صعيد المجتمع المدني الفلسطيني، بل أصبح ولم يزل أحد اهم المطالب والأولويات التي نادت بها القوى السياسية والفعاليات المدنية والاجتماعية والمهنية الفلسطينية، لإدراكها بأن وجود مجتمع فلسطيني صامد وقادر على المواجهة والتصدي لمشروع الاحتلال وتوجهاته في تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء وجودها، لا يمكن له أن يتحقق في ظل نظام سياسي استشرى به الفساد والمحسوبية وتسييس الوظيفة العامة وانتهاك الحقوق والحريات العامة وتغول الأجهزة الأمنية، واستباحة وهدر المال العام، وضعف الشفافية والمشاركة في صنع القرار، وتفرد رأس السلطة التنفيذية في صنع القرار دون أي رقابة أو مساءلة من السلطة التشريعية التي تم تغييبها وإلغاء وجودها.

لا شك بإن حجم الاهتمام الذي يبديه المجتمع الفلسطيني تجاه الإصلاح، ظاهرة إيجابية تعبر عن الشعور المجتمعي بواجب وضرورة حوكمة مؤسساته، لمواجهة ما يراه الجميع من انحدار قيمي واجتماعي، بات يمزق النسيج الاجتماعي ويعزز من المناطقية والفئوية وتغييب للثوابت الوطنية التي خاض الشعب الفلسطيني نضاله التحرري لأجل تحقيقها والوصول إليها.

ولعل من إلهام في هذا الجانب التأكيد على أن الإصلاح بالمنظور الفلسطيني للمجتمع المدني، يختلف عما يراد من هذه العبارة من قبل الأطراف الدولية، إذ أن الإصلاح وفق المنظور الفلسطيني يعني إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وفق نهج قائم على الالتزام بالحقوق والحريات التي كفلها القانون الأساسي فضلاً عن التزام واحترام السلطات الفلسطينية لمبدأ سيادة القانون، ومبدأ الفصل ما بين السلطات واحترام كل سلطة منها لصلاحيات ومهام غيرها من السلطات، إلى جانب تعزيز عوامل الصمود وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات.

ولهذا إن الإصلاح وفق المنظور الفلسطيني هو إصلاح قائم على فلسفة وفكرة المواطنة وتعزيز التمتع بها، فضلاً عن تعزيز الحوكمة والحكم الرشيد لتجسيد دولة المشروعية والقانون، وهو ما يتعارض من حيث الفهم والجوهر مع مضمون الإصلاح الذي تطالب به المرجعيات الدولية المختلفة، التي بني إصلاحها على رؤيتها لشكل ومضمون الحل السياسي الذي تطرحه لتسوية القضية الفلسطينية، والقائم على إعادة تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية على قياس التسوية ومرتكزاتها.

ولهذا لا مجال للفلسطينيين وفق هذا التوجه من الحديث عن تاريخهم وهويتهم الوطنية والنضالية وتراثهم التاريخي الذي تشكّل على مر الزمن في فلسطين، وإنما عليهم إعادة صياغة تاريخهم وهويتهم الوطنية وفق الإطار الجغرافي الاستعماري الذي حدد لهم كنطاق وحدود لدولتهم المستقبلية.

وليس هذا فحسب، بل على الفلسطينيين سرد روايتهم وفق هذا التوجه، فلا مجال لأن يكون في الذاكرة الفلسطينية القائمة على هذا الإصلاح، ذكرى لشهيد أو رواية لأسير أو ذكر لمدينة أو واقعة قد أصبحت وفق هذا الإطار ضمن حدود دولة الاحتلال.

إن الحفاظ على هويتنا الوطنية وتاريخنا وقيمنا والتمسك بالثوابت الوطنية القائمة على حق الشعب الفلسطيني في النضال وتقرير المصير والسيادة الدائمة على موارده وثرواته، هي المنطلق الذي يجب أن ينطلق منه نهج الإصلاح والتغيير، وفي حال تعارض

المطلوب مع هذه الثوابت فهذا بلا شك لا يعني إصلاح وإنما يعني قبول التنازل عن هويتنا الوطنية وتاريخنا وكينونتنا الفلسطينية، وحقنا المشروع في تقرير مصيرنا والسيادة على مواردنا وثرواتنا، بل لعل الأخطر في هذا الإصلاح تحويلنا من شعب إلى مجرد جماعات سكانية متناثرة في منطقة الشرق الأوسط.

مقدمة: حتمية الإصلاح في سياق الأزمة المزدوجة

تنطلق هذه الرؤية من تشخيص دقيق لأزمة مزدوجة تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني. على الصعيد الداخلي، تتجلى الأزمة في تآكل الشرعية الدستورية نتيجة غياب الانتخابات لأكثر من عقد ونصف، والانقسام السياسي والمؤسسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الحاكمة، فضلاً عن أزمة مالية خانقة تتمثل في تضخم فاتورة الرواتب وصافي الإقراض وعجز الموازنة. على الصعيد الخارجي، تتمثل الأزمة في الإجراءات الإسرائيلية المنهجية لفرض الوقائع على الأرض، من ضم وتوسع استيطاني وتهجير قسري، إلى جانب القرارات الدولية التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، وعلى رأسها قرار 2803 وما يتضمنه من إشارة إلى خطة ترامب المتعلقة بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية إليها وما عُرف بـ"صفقة القرن"، التي كرّست واقعاً سياسياً جديداً يهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى كيان إداري مقيد الصلاحيات.

في هذا السياق، لم يعد الإصلاح خياراً بل ضرورة وجودية، وآلية لا غنى عنها للانتقال من حالة رد الفعل وإدارة الأزمة إلى استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى بناء مقومات الصمود على كافة الأصعدة. وتطرح هذه الرؤية ستة محاور مترابطة للإصلاح، يكمّل بعضها بعضاً، ويشكل تنفيذها المتكامل الأساس لتعزيز الصمود الوطني ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المحور الأول: الإصلاح السياسي: إعادة بناء الشرعية وتوحيد الإرادة الوطنية

يمثل إصلاح النظام السياسي نقطة الانطلاق لأي عملية تغيير جادة، إذ أنه يعالج أزمة الشرعية التي تمثل جوهر الضعف في الموقف الفلسطيني الداخلي والخارجي على حد سواء. ترتكز رؤيتنا في هذا المحور على ثلاثة أبعاد متكاملة:

البُعد الأول: تجديد الشرعية الديمقراطية: ندعو إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني وفق أسس ديموقراطية ودون وضع أي اشتراطات سياسية. الانتخابات الحرة والنزيهة استحقاق دستوري ومدخل أساسي لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين المواطن والسلطة. إن غياب المجلس التشريعي قد وضع جميع السلطة والقرارات في يد الرئاسة، مما أفرغ مبدأ الفصل بين السلطات من مضمونه. لذلك فإن إعادة الحياة الديمقراطية تمثل الخطوة الأولى لتشكيل قيادة موحدة تحظى بثقة شعبها وتستطيع التحدث باسمه في المحافل الدولية، علمًا بأن ممارسة الشعب لدوره من مسألة القرار السياسي تعد موضوعًا رئيسيًا من وجهة نظر المواطنة.

البُعد الثاني: تفعيل آليات الرقابة والمساءلة: نطالب بتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الرسمية، وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد، وضمان استقلاليتها وفاعليتها على كافة المؤسسات من مؤسسة الرئاسة حتى أصغر هيئة أو مؤسسة، كما يجب تعزيز دور المجتمع المدني كجهة رقابة مجتمعية عبر إقرار قانون حق الحصول على المعلومات وتمكينه من مساءلة صانعي القرار، لمحاربة الفساد وضمان توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية، بالإضافة لاسترجاع الأموال والأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير شرعية.

البُعد الثالث: مأسسة الشراكة مع المجتمع المدني: يجب الانتقال من النظرة إلى المجتمع المدني كمنافس أو خصم إلى اعتباره شريكاً استراتيجياً في عملية البناء الوطني. يتطلب ذلك مأسسة العلاقة عبر إشراك ممثلي المجتمع المدني في عمليات رسم السياسات

العامة والحوارات الوطنية، وإصلاح الخلل في العلاقة بين المجتمع المدني والعمل السياسي، للاستفادة من خبراته وقربه من نبض الشارع، وبهذا يصبح تشكيل فريق وطني للإصلاح مطلبا أساسيا من أجل المضي في إصلاح النظام السياسي.

المحور الثاني: توحيد المؤسسات والإصلاح الإداري نحو مؤسسات موحدة وفعالة

تهدف رؤيتنا إلى معالجة الترهل والانقسام الذي أصاب الجهاز الإداري للدولة، وتحويله إلى أداة فعالة في خدمة المواطن وتعزيز صموده. ويشمل ذلك ثلاثة أبعاد:

البُعد الأول: إنهاء الانقسام المؤسسي: كأولوية قصوى، يجب العمل على توحيد كافة المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة حكومة واحدة. هذا الإجراء ضروري لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل متساوٍ. ولتكوين رؤية إدارية وتنموية موحدة، ولإنهاء حالة الهدر المالي والإداري الناتجة عن الازدواجية في المؤسسات.

البُعد الثاني: إعادة هيكلة الجهاز الحكومي: ندعو إلى إجراء مراجعة شاملة لهيكلية المؤسسات العامة، خاصة الهيئات غير الوزارية التي تعمل خارج نطاق المساءلة الحكومية رغم تمويلها من الخزينة العامة. يشمل ذلك دمج المتشابه منها وإلغاء ما لم يعد له حاجة، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة كأساس للتعيين في الوظائف العامة المدنية والأمنية والدبلوماسية، بعيداً عن المحسوبية والتعيينات السياسية.

البُعد الثالث: إصلاح قطاع الأمن وإخضاعه للحوكمة: يمثل قطاع الأمن ركيزة أساسية في بناء الدولة، لكنه يعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في تبعية الأجهزة الأمنية للرئاسة مباشرة مما يصعّب مساءلتها، واختلال التوازن الإداري حيث يفوق عدد الضباط عدد الجنود في بعض الأجهزة، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الأمني على حساب القطاعات الاجتماعية. ندعو إلى إخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة حكومية وبرلمانية فعالة، وإصلاح نظام التعيينات والترقيات فيها وفق معايير. شفافة، وضمان التزامها بمبادئ سيادة القانون والنزاهة

المحور الثالث: الإصلاح القضائي والقانوني وترسيخ سيادة القانون

لا يمكن بناء دولة وتعزيز السلم الأهلي دون وجود نظام قانوني مستقر وقضاء مستقل وعادل يمثل ملاذاً للمواطنين وحامياً لحقوقهم ومن هنا المهم العمل على الأبعاد الثلاث التالية:

البُعد الأول: ضمان استقلال السلطة القضائية: يجب تحصين القضاء ضد أي تدخل من السلطة التنفيذية بما في ذلك الأجهزة الأمنية، وذلك عبر تعديل آليات تعيين القضاة وترقيتهم لتكون قائمة على الكفاءة والاستقلالية، وضمان الاستقلال المالي والإداري الكامل للسلطة القضائية. إن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات هو حجر الزاوية في بناء دولة القانون وحماية حقوق المواطنين.

البُعد الثاني: مراجعة القرارات بقانون وتقييم آثارها: في ظل غياب المجلس التشريعي، صدرت عشرات القرارات بقانون من رأس السلطة التنفيذية، بعضها مسّ بمبادئ دستورية أساسية وأثّر على استقلال القضاء وحقوق المواطنين. ندعو إلى إجراء مراجعة شاملة لهذه القرارات، وتقييم مدى دستوريتها وآثارها على المنظومة القانونية، ووقف إصدار أي قرارات جديدة تمس الحقوق والحريات الأساسية إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد.

البُعد الثالث: بناء إطار دستوري مستقر: يجب الخروج من حالة الفراغ التشريعي والبدء بحوار وطني شامل لصياغة دستور دائم للدولة الفلسطينية يصدر عن جهة شرعية، ويوضح شكل النظام السياسي ويحمي الحقوق والحريات ويرسّخ مبدأ الفصل بين السلطات، ويشكل المرجعية العليا التي تحصّن الصمود الوطني على المدى الطويل.

المحور الرابع: الإصلاح المالي والاقتصادي وحماية مقدرات الصمود

تهدف رؤيتنا إلى تحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد وطني قادر على الصمود وتقليل الاعتماد على الخارج. وتشمل أربعة أبعاد:

البُعد الأول: تعزيز الشفافية والتشاركية في إدارة المال العام: كخطوة أولى لاستعادة ثقة المواطنين، يجب إعداد الموازنة العامة بانفتاح وتشاركية مع مختلف قطاعات المجتمع، اضافة الى نشرها بشكل كامل وتفصيلي، وإخضاع كافة النفقات والإيرادات بما فيها نفقات المؤسسات التابعة لمؤسسة الرئاسة والأجهزة الأمنية للرقابة العامة. الشفافية هي الأداة الأكثر فعالية لمحاربة الفساد وضمان توجيه الموارد المحدودة نحو أولويات الصمود.

البُعد الثاني: ترشيد الإنفاق وتنمية الموارد الذاتية: يجب اتخاذ إجراءات حاسمة لضبط الإنفاق العام، ومعالجة مشكلة تضخم فاتورة الرواتب، وإصلاح قوانين التقاعد والخدمة المدنية التي ظلت مؤجلة، ووقف كافة أشكال الهدر. بالتوازي يجب العمل على تنمية الإيرادات المحلية من خلال نظام ضريبي عادل وفعال ووضع حد أعلى للرواتب.

البعد الثالث: استرداد الأموال المنهوبة ومنع الافلات من العقاب: إن استرداد الأموال المتحصل عليها من الفساد، ليس مجرد استعادة لأموال نهبت وسرقت من الشعب، وإنما يمثل الاسترداد اهم التدابير التي يحقق تنفيذها معنى وقيمة لمكافحة الفساد والحد من مخاطره وانتشاره، كما يمثل السكوت أو العجز والفشل عن استرداد ورد واسترجاع الأموال المنهوبة بغض النظر عن حجمها وقيمتها، حافزا لمن يسعى لاستغلال واستهداف المال العام والخاص لغايات ومنافع شخصية.

إن جدية المساءلة والملاحقة لمرتكبي جرائم الفساد ولتجريدهم مما اكتسبوه دون وجه حق يقتضي ضرورة وضع تشريع فلسطيني خاص باسترداد متحصلات الفساد يراعي ويأخذ بعين الاعتبار تعريف المتحصلات الجرمية الناشئة عن الفساد بحيث تشمل الأموال المتحصل عليها وعوائد هذه الأموال، فضلا عن توضيح القانون لكيفية التصرف بالأموال المصادرة وطرق ادارتها، وذلك كي نتارك مستقبلا اهم التحديات التي واجهت الدول العربية في استرداد أموالها المنهوبة (مصر، تونس، ليبيا، الجزائر، سوريا، العراق، لبنان)

البُعد الرابع: التحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال وبناء اقتصاد مستقل: تشكل السيطرة الإسرائيلية على أموال المقاصة والموارد الطبيعية والمعابر أداة ضغط دائمة على الاقتصاد الفلسطيني. ندعو إلى وضع استراتيجيات لتعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير برامج اقتصادية داعمة للصمود، واعتماد اقتصاد يتناسب مع احتياجات المجتمع الفلسطيني كاقتصاد التضامن الاجتماعي، بعدما ثبت أن النظام الاقتصادي الحالي عزز الفقر والتهميش ومقاومة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية كخطوة على طريق الاستقلال الاقتصادي الكامل.

المحور الخامس: الحماية الاجتماعية

تشكّل الحماية الاجتماعية متطلب أساسي للتحرر من الفقر واللاعدالة في توزيع الموارد والأعباء، وهي ركن أساسي للوقاية من المخاطر والحد من الفقر والإفقار، لبناء مجتمع يسوده العدالة والمساواة، والقدرة على الصمود الفعلي على الأرض. والحماية الاجتماعية هي ركن أساسي من أركان العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات، كالدخل، وخدمات الرعاية الصحية والسكن والتعليم. إن الحماية الاجتماعية تتطلب بناء منظومة متكاملة تربط بين الدعم الفوري النقدي والغذائي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الأساسية وتمكين الفئات الهشة اقتصادياً، ما يتطلب

تنسيقاً متعدد المستويات بين الجهات الحكومية والأهلية والدولية مع اعتماد معايير استهداف دقيقة، وأنظمة شفافة للمساءلة وآليات مستمرة لقياس الأثر.

خطوات لتفعيل الحماية الاجتماعية واقتصاد التضامن الاجتماعي في السياق الفلسطيني:

1) تبنّي سياسة وطنية للحماية الاجتماعية واقتصاد التضامن الاجتماعي، لإعادة تنظيم الاستجابات المتفرقة ضمن إطار موحد قائم على الحقوق، يهدف إلى تقليل الفقر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات الممتدة. ترتكز هذه السياسة على بناء منظومة شاملة ومتكاملة تربط بين التحويلات النقدية، والخدمات الأساسية، وبرامج التمكين الاقتصادي، لضمان العدالة في التوزيع والكفاءة في التنفيذ.

2) تطوير إطار حوكمة فعّال يحدد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات الحكومية، والمنظمات الأهلية، والشركاء الدوليين، مع اعتماد نظام استهداف وطني موحّد قائم على بيانات محدّثة ومؤشرات هشاشة دقيقة، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، من خلال آليات شكاوى ورقابة مجتمعية تضمن وصول الخدمات إلى مستحقيها، وتعزّز ثقة المواطنين بالمؤسسات.

3) دمج الحماية الاجتماعية واقتصاد التضامن الاجتماعي في سوق العمل للانتقال من منطق الإعالة إلى منطق الإنتاج والتمكين، عبر بناء منظومة تربط بين أدوات الحماية (كالتحويلات النقدية والدعم الاجتماعي) وفرص العمل اللائق بشكل تدريجي ومنهجي. من خلال تصميم سياسات نشطة لسوق العمل تضمن الانتقال السلس من الاستفادة من المساعدات إلى الاندماج الاقتصادي من خلال اقتصاد التضامن الاجتماعي. والعمل على ربط برامج الحماية بمسارات تدريب مهني موجهة لاحتياجات السوق، وتقديم حوافز لأصحاب العمل لاستيعاب الفئات الهشة، إلى جانب تطوير صيغ تأمين اجتماعي مرنة تستوعب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

4) معالجة الفجوات في أنظمة الرعاية الصحية والتأمين الصحي الشامل والالزامي في السياق الفلسطيني لتعزيز العدالة الصحية وتقليل الهشاشة الاجتماعية، في ظل التفاوت في الوصول إلى الخدمات وارتفاع كلفتها وتجزؤ مظلات التأمين. وتبني نهج إصلاحي شامل يقوم على توسيع التغطية التأمينية لتشمل الفئات غير المشمولة، ومعالجة فجوات عدالة توزيع الأعباء بين المواطنين في استحقاق التأمين الصحي، وتوحيد معايير الاستحقاق ضمن إطار وطني عادل، مع تحسين كفاءة التمويل من خلال تجميع الموارد وسلة الخدمات وتقليل الازدواجية بين مقدّمي الخدمات. كما يستدعي الأمر الاستثمار في تقوية الرعاية الصحية الأولية بوصفها خط الدفاع الأول، بما يخفف الضغط على المستشفيات ويخفض التكاليف على المدى البعيد.

المحور السادس: التحرك الدولي والدبلوماسي واستراتيجية المواجهة الفعّالة

إن الإصلاحات الداخلية في المحاور الأربعة السابقة هي شرط أساسي لتمكين تحرك خارجي فعال ومؤثر. تهدف رؤيتنا إلى الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة على الساحة الدولية، عبر ثلاثة أبعاد:

البُعد الأول: صياغة خطاب وطني موحد ورواية فلسطينية متماسكة: يجب تجاوز حالة التشتت في الخطاب الموجه للخارج والعمل على بناء رواية وطنية شاملة توضح عدالة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني، وتفضح ممارسات الاحتلال وسياسات الإبادة والتهجير، وتطرح رؤية فلسطينية واضحة للحل. يتطلب ذلك نقل الخطاب من مستوى الدفاع إلى مستوى المبادرة.

البُعد الثاني: مواجهة القرارات الدولية المعادية والتفعيل الاستراتيجي لأدوات القانون الدولي: يجب عدم الاكتفاء بإدانة الإجراءات الإسرائيلية والقرارات الدولية التي تكرّس واقعاً جديداً كقرار 2803 الذي اعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وصفقة القرن التي سعت لتصفية القضية، بل مواجهتها بشكل منهجي عبر الأدوات التي يتيحها القانون الدولي. يشمل ذلك المتابعة الحثيثة للملفات المرفوعة أمام المحاكم الدولية، وتوثيق الانتهاكات بشكل احترافي، والتنسيق بين الجهد الرسمي (وزارة الخارجية) وجهد مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.

البُعد الثالث: بناء رؤية شاملة تجمع الداخل والشتات: يجب إعادة الاعتبار لقضية اللاجئين كجوهر القضية الفلسطينية وأساسها التاريخي والسياسي، وتفعيل دور الجاليات الفلسطينية في الشتات كقوة ضغط سياسي وإعلامي واقتصادي داعمة للمشروع الوطني، وتقوية شبكة النقابات والأطر الوطنية وتعزيز الروابط بين غزة والضفة الغربية والشتات، وتفعيل مشاركة الجماهير وإعادة الاعتبار للزخم الجماهيري باعتباره قضية محورية بغض النظر عن الجغرافية ومن يحمل الراية.

نحو استراتيجية وطنية متكاملة للصمود والمواجهة

إن محاور الإصلاح الستة تشكل كلاً متكاملاً لا يقبل التجزئة. فالإصلاح السياسي يوفّر الشرعية، وتوحيد المؤسسات يوفّر الفعالية، والإصلاح القضائي والقانوني يوفّر العدالة والمناعة، والإصلاح المالي يوفر الاستدامة، والتحرك الدبلوماسي ينقل المعركة إلى الساحة الدولية. إن تبني هذه الرؤية يتطلب إرادة سياسية حقيقية من القيادة، وضغطاً منظماً من المجتمع المدني، والانتقال من ردود الفعل إلى التخطيط الاستراتيجي، ومن العمل المتفرق إلى العمل المؤسسي المنظم.